

معركة إدلب: أردوغان ومخاطر تكرار تجربة صدام حسين



ضماناً لأمنها القومي طبقاً لتفسيرها لاتفاق أوسنة مع دمشق عام 1998. لن تنقطع على الأرجح "شعرة معاوية" بين بوتين وأردوغان، رغم الاشتباك المباشر أو غير المباشر بين البلدين في الشمال السوري. بينما يحاول كل طرف متورط في تصفية الحسابات على الساحة السورية، تحقيق القدر الأكبر من المكاسب، تبقى مصيدة إدلب في المقام الأول كارثة إنسانية يدفع ثمنها السوريون وسط الصمت الدولي المرعب.

وبعدما كان النجاح الاقتصادي من أهم إنجازات حزب العدالة والتنمية، لتدل السنوات الأخيرة على تراجع اقتصادي، خاصة بعد فرض واشنطن لعقوبات وتراجع العلاقات مع أوروبا. ذلك لا يمكن أن يدفع أنقرة إلى التصعيد الكبير، بل التفتيش ربما عن "إنجاز عسكري" في الحد الأدنى من خلال توسيع المنطقة الآمنة العتيدة في إدلب لاحتواء أزمة نازحين جديدة (أكثر من ثلاثة ملايين يتواجدون في إدلب وجوارها) ولضمان ما تعتبره أنقرة

"الأوراسية" الكسندر دوغين، إذ شدد على أهمية الحفاظ على "الانزباج التركي نحو الشرق". هكذا تتحول المعركة إلى الداخل التركي وهوية تركيا ودورها الجيوسياسي في التوازنات الإقليمية والدولية، ولذا سيصعب على أردوغان الاستمرار في نهج اللعب على التناقضات والانغماس في النزاعات الإقليمية دون دفع أثمان وتقديم حسابات إن في الداخل أو مع اللاعبين الخارجيين.

العاشر، وإزاء هذه الصورة الضبابية والحرص على احترام سقف محددة في اختبار القوة متعدد الأشكال، لن يكون على الأرجح من تطورات دراماتيكية إلا في حال حصول انزلاق يؤدي إلى مواجهة إقليمية دولية. والملاحظ أن اللعبة على حافة الهاوية بين بوتين وأردوغان، سيكون لها تداعياتها على البلدين المعنيين روسيا وتركيا، اللذين خاضا الكثير من الحروب عبر تاريخهما (15 حرباً على مدى ثلاثة قرون) والقليل من العلاقات الودية. في هذا الإطار يبدو أن موسكو المتوجسة من الغرق في الأوجال السورية تستعجل ترتيب الأمور قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية لتفادي الاستنزاف ولتحويل انتصارها العسكري إلى إنجاز سياسي واقتصادي.

أما تركيا، التي تناور وتوسع دائرة تدخلها من شرق الفرات إلى شمال غرب سوريا وشرق المتوسط وليبيا، فتحاول عدم الخسارة بالضربة الروسية القاضية لأن الرقصة الأردوغانية على الحبل المشدود بين واشنطن وموسكو وصلت إلى خواتمها. ولا بد من اعتماد خيارات ومعرفة أحجام، وإلا فكل خطأ غير محسوب أو كل زهاب بعيدا في الأوهام الإمبراطورية، يمكن أن يقود إلى مغامرة خطيرة تضرب طموحات أردوغان في الخارج وموقعه في الداخل.

حبال التصعيد في إدلب وجوارها، لفت النظر التقاطع في التصريحات بين زعيم حزب الوطن اليساري التركي دوغو بريجنك، الموالي للمعسكر الأوراسي، والمفكر الروسي منظر

تهدد مستقبل العلاقات بين روسيا وتركيا، وتجعل الرهان على الخيار الأوراسي خاسراً أمام الخيار الأطلسي وتضع العصية الوطنية والقومية التركية على المحك. ولهذا ستكون الأيام القادمة حافلة بالتطورات للإحاطة بالموقفين التركي والروسي ورصد إمكانية ترتيب تسوية جديدة في موازاة استمرار تشدد موسكو ومحدودية خيارات أنقرة.

سيصعب على أردوغان الاستمرار في اللعب على التناقضات والانغماس في النزاعات الإقليمية دون دفع أثمان وتقديم حسابات إن في الداخل أو مع اللاعبين الخارجيين

طبقاً للمجريات الميدانية، يتضح أن أنقرة تجنبت التصعيد الواسع بعد استهداف قواتها في 27 فبراير، واكتفت بقصف مدفعي واسع ضد القوات النظامية السورية. وتزامن ذلك مع رفض تركي لتبرير موسكو التي أشارت إلى عدم "تتليغها" بوجود جنود أترك في إدلب إلى جانب الفصائل السورية المسلحة. وبينما ركز فيه سيرغي لافروف على "حق الجيش السوري في القضاء على الإرهابيين"، أعطى الكرملين أخيراً الموافقة على ترتيب لقاء قريب مع أردوغان. في المقابل، دعا الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي لوقف العمليات العسكرية والتوصل إلى حل سلمي. ويبدو أن أردوغان المرحج يتربص لإتمام اتصالاته مع ترامب ونظرته في أوروبا. في سياق التصفيات الأخيرة للحروب السورية عشية دخولها العام



احتمد الوضع في معارك شمال غرب سوريا، وتكبد الجيش التركي خسارة فادحة في 27 فبراير، أسفرت عن مقتل 34 جندياً تركيا على الأقل، تعتبر الأكبر من نوعها منذ مشاركته المباشرة في الأسابيع الأخيرة، إثر الهجوم الواسع بإشراف ومشاركة روسية ضد "جيب إدلب" وتطبيق اتفاق سوتشي (هدنة بوتين - أردوغان في سبتمبر 2018) وفق رؤية موسكو. ونظراً للمهلة التي حددها الرئيس التركي بنهاية فبراير لتراجع قوات الجيش السوري، التي تحاصر نقاط مراقبة تركية في المنطقة، تجد أنقرة نفسها أمام خيارات محدودة لأن هذه الأزمة تهدد العلاقات الروسية التركية، في حال اندلاع صراع شامل، ولأن الدعم الأميركي الأطلسي غير مضمون. من أجل تفادي الشروع في مغامرة واسعة شمال غرب سوريا، ربما تحاكي تجربة صدام حسين في الكويت، يفضل "السلطان الجديد" عقد صفقة مع "القيصر الجديد" تنقذ ماء الوجه وتسمح بتحقيق حد أدنى من مصالح تركيا الأمنية والإستراتيجية حسب تقديره. ويتوقف الأمر على مدى خطط فلاديمير بوتين، الذي ربما يراهن على انشغال دونالد ترامب بمعركته الرئاسية من أجل حسم معركة إدلب دون مبالاة بخشية أوروبا من انعكاسات كارثة إنسانية ترتسم هناك، ومن استجداء أنجيلا ميركل قبول عقد اللقاء الرباعي (مع ماكرون وأردوغان) لتسهيل الخروج من المازق في لعبة شطرنج معقدة يتقن سيد الكرملين تفاصيلها. ويخشى أردوغان في هذه المعادلة نوعاً من الفخ المنسوب له، في حال تحولت معركة إدلب إلى أزمة كبيرة

أسباب جهود الخارطة السياسية الفلسطينية

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العقبوي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk
www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

على صعيد إدارة الوضع الفلسطيني ولا لجهة التمثيل الشعبي (وهو ما أكدته الانتخابات التشريعية لعام 2006). وينبع العامل الثاني من وجود فصليين كبيرين أو رئيسيين، باتا بمثابة سلطة كل في إقليمه، حيث فتح في الضفة وحماس في غزة. وهذان الفصيلان يستقطب كل منهما فصائل صغيرة إلى جانبه، ناهيك عن أنهما باتا يعملان كسلطة أكثر من عملهما وفق معايير التحرر الوطني.

العامل الثالث ينبع من حيازة قيادة كل فصيل، مهما كان صغيراً، على سلطة في فصيلها، لاسيما في ظل خبو الحياة السياسية الداخلية وإفقاد الفصائل لحياة سياسية ديمقراطية، علماً أن تلك الفصائل استمدت قوتها من وجود عدد معين من "المفرغين"، الذين باتوا بمثابة قاعدة ثابتة لها؛ بغض النظر عن مستوى شعبيتها، وحتى قاعدة عضويتها. من الواضح أن استمرار وجود العديد من الفصائل بات يشكل ضماناً لاستمرار مصدر عيش أعداد كبيرة من العاملين في الحقل السياسي الفلسطيني، وهو ما يفسر بقاء هذه المنظمات على شكل إطارات مملقة، حتى لو كانت تفقد لأي حركات داخلية أو أي فاعلية وطنية. العامل الرابع يأتي من التدخل الخارجي، إذ لا يمكن الحديث عن استقلالية الكيانات السياسية الفلسطينية، في ظل اعتماد شرعيتها ونفوذها ومواردها على الخارج، إذ كان للتدخل الخارجي والتوظيفية السياسية الإقليمية على الدوام، دور كبير في بقاء الحالة الفصائلية على حالها، بحكم نشوء العمل الفلسطيني في الخارج وتشتت الفلسطينيين في بلدان عدة، وأيضاً بحكم أن الصراع مع إسرائيل هو مسألة تمس العديد من الأنظمة العربية. وبناء على ذلك فإن مشكلة العمل الوطني الفلسطيني لا تكمن فقط في إنهاء الانقسام أو في استعادة الشرعية في الانتخابات الرئاسية والتشريعية، ولا تكمن في تفعيل منظمة التحرير أو انسداد الخيار الفلسطيني المتعلق بإقامة دولة مستقلة في الضفة والقطاع، كما لا تكمن في مواجهة المشاريع الإسرائيلية أو الأميركية ويضمنها صفقة القرن، إنما هي أزمة أعمق وأشمل وأعمد من ذلك، إنها أزمة تتعلق بإعادة التأسيس.

وتناهضان عملية التسوية وتدعوان لاعتماد خيار المقاومة المسلحة. وفي الداخل أيضاً لم تعد ثمة فوارق بين التوجهات السياسية لحركة فتح مع القوى المتحالفة معها مثل فدا وجبهتي التحرير والنضال. والطريف أن ثمة في منظمة التحرير فصيلان متمائلاً، باسم "جبهة التحرير العربية" وباسم "جبهة النضال الشعبي". يمكن تفسير بقاء أو "صمود" تلك الفصائل وطبققتها المهيمنة، ببقاء القضية الوطنية وتمتع الفلسطينيين بنصيب أوسع من التسييس، بحكم أوضاعهم، وأيضاً حاجتهم الملحة لإطارات سياسية تعبر عنهم وتعضو حرمانهم من المكون الكياني.

ببداية، ومع أهمية كل ما تقدم، ثمة عوامل أساسية أخرى تقف وراء استمرار الحالة الفصائلية، رغم تآكل أو انهيار مشاريعها السياسية. العامل الأول هو نظام "الكوتا" (المحاصصة الفصائلية)، المعتمد في إطار منظمة التحرير، والذي يضمن "شرعية" هذا الفصيل أو ذلك، وحصته في الموارد، برغم ضعف قوته التمثيلية (في نظام لا يعتمد التمثيل) رغم أن العديد من هذه الفصائل لم يعد لها أي دور، لا في مواجهة العدو ولا

مكمنات اليسار الفلسطيني (الجبهتان الشعبية والديمقراطية وحزب الشعب وفدا) حتى لو كان ثمة بعض الاختلافات في وجهات النظر.

ليس ثمة مبرر البتة لاستمرار وجود فصائل متمائلة منذ عقود من الزمن ومن كل النواحي، حتى لو كان ثمة بعض الاختلافات في وجهات النظر

وإذا انتقلنا إلى الجبهات الأخرى (القيادة العامة والنضال الشعبي والتحرير الفلسطينية والصاعقة وفتح الانتفاضة وجبهات النضال والتحرير)، وهي من الإطارات المحسوبة على المعارضة، فبالكاد يمكن ملاحظة فوارق أو خلافات سياسية تبرر افتراقها. لا أحد يعرف الفارق بين حركتي حماس والجهد الإسلامي، فكلتاهما حركتان تنتميان إلى تيار الإسلام السياسي

الإسلامية والحركة العربية للتغيير (بزعامة أحمد الطيبي) إضافة إلى التجمع الوطني الديمقراطي وهو أحدث تلك القوى حيث تأسس قبل ربع قرن. وتشكل تلك المكونات الأربعة القائمة العربية المشتركة لانتخابات الكنيست، إلا أن تحالفها لا يتشكل، في الأغلب سوى وقت الانتخابات.

قد يرى البعض في الواقع المذكور دلالة على صمود الحركة الوطنية الفلسطينية، بفصائلها تلك، وقد يرى آخرون في ذلك دلالة على التعددية السياسية والفكرية وتأكيدا على الحيوية الحزبية والسياسية عند الفلسطينيين. لكن الأمر ليس على هذا النحو إطلاقاً، فهذا الواقع دليل تكلس وعطالة في الحركة الوطنية الفلسطينية. ويجدر التعامل معه بوصفه ظاهرة مرضية وتحصيل حاصل لواقع تشظي المجتمع الفلسطيني ونوعه جغرافياً وسياسياً على بلدان وسياسات متضاربة وخضوعه، أيضاً، لأنماط مختلفة من السيطرة والتحكم والاستقطاب.

ليس ثمة مبرر البتة لاستمرار وجود فصائل متمائلة منذ عقود من الزمن ومن كل النواحي، أكثر مما هي متفارقة،



تبدو الخارطة السياسية الفلسطينية عصبية على التغيير أو التجديد أو التطور. فمفعل الفصائل بات لها من العمر أكثر من نصف قرن. وثمة زعيمان، هما نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية وأحمد جبريل الأمين العام للجبهة الشعبية القيادية العامة، لهما في ذلك المنصب أزيد من نصف قرن. وحتى حركة حماس، التي تأسست عام 1987 مع اندلاع الانتفاضة الأولى، فهي كانت نشأت قبل ذلك ببعقود، أي قبل انتهاجها الكفاح المسلح، تبعاً لكونها بمثابة امتداد طبيعي لحركة الإخوان المسلمين في فلسطين. معلوم أن الفصائل الفلسطينية، على ضعف فاعليتها وانحسار تمثيلها وترهلها، تضم أكثر من عشرين فصيلاً سياسياً، بين حركات وجبهات وأحزاب. ثمة حركات فتح وحماس والجهد الإسلامي (وضمن ذلك حركة فتح الانتفاضة)، ومن الجبهات ثمة "الشعبية" و"الديمقراطية" و"القيادة العامة" و"النضال الشعبي" و"التحرير الفلسطينية" و"العربية"، ناهيك عن انقسام بعضها بين الداخل والخارج؛ ومن الأحزاب ثمة حزب "الشعب" و"فدا" و"الشيوعي الثوري". وإلى جانب كل ما تقدم ثمة "طلائع حرب التحرير الشعبية، قوات الصاعقة" (للتذكير!). وفي الضفة والقطاع فقط وعلى خلفية الانتخابات التشريعية السابقة في 2006، ظهرت كتل انتخابية من خارج الفصائل، مثل كتلة الطريق الثالث (سلام فياض وحنان عشراوي) والمبادرة الوطنية (مصطفى البرغوثي وراوية الشوا)؛ طبعاً دون أن نتحدث عن العديد مما بات يعرف بمنظمات المجتمع المدني، التي يزخر بها المجتمع الفلسطيني في الضفة وغزة. هذا الواقع يشمل أيضاً، القوى السياسية التي تمثل فلسطينيي 48، فالحديث هنا يدور عن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، التي هي امتداد أو إطار جبهوي للحزب الشيوعي الإسرائيلي (راخ) والحركة

